المبحث الثاني

تطور الدراسات الاقتصادية الإسلامية

في هذا المبحث نعرض بشيء من الإيجاز إلى تاريخ الدراسات الاقتصادية الإسلامية حتى عصرنا الحاضر، لنرى مدى الحاجة الماسة إلى ضرورة إكمال هذه المهمة التي قام بها علماؤنا السابقون ونبين في ذلك أن المكتبة الاقتصادية الإسلامية لاتزال بحاجة إلى جهود مكثفة في الدراسات الاقتصادية الإسلامية المتخصصة والمتعمقة في البحث والتي تعين الباحثين على أداء مهمتهم في خدمة الاقتصاد الإسلامي والاستفادة من ثمرات هذه الدراسات، مستهدفين في ذلك إبراز جوانب الاقتصاد الإسلامي في ناحيتين النظرية والتطبيقية، وندرس من خلال هذه الفذلكة ثلاثة فروع :[1]

الفرع الأول : عصر ازدهار الدراسات الاقتصادية الإسلامية.
الفرع الثاني : عصر أفول الدراسات الاقتصادية الإسلامية.
الفرع الثالث : عصر الصحوة والمد للدراسات الاقتصادية الإسلامية.

الفـــرع الأول

عصر ازدهار الدراسات الاقتصادية الإسلامية

انبثق فجر الرسالة المحمدية مؤذنة بإشراقة عصر جديد يملأ الكون عدلاً وتطمئن القلوب إلى مانزل من هذه الرسالة، من مُثل ومبادئ تضمن للفرد إنسانيته، وتعيد له حقوقه وكرامته، وتحد من سفسطة الأديان المحرفة، ومن ظلمة الأفكار الجاهلية التي تبنّاها الوثنيون في مكة ويثرب وغيرها من بلاد العرب.

---

(١) تشير هذه المناسبة إلى جهود أستاذنا الدكتور شوقي الفنجري في كتابته فصلا جيدا عن تطور الدراسات الاقتصادية الإسلامية ضمن كتابه المدخل وكتابه المذهب الاقتصادي في الإسلام، وأخيراً قام اتحاد البنوك الإسلامية بطبعه مستقلا سنة ١٤٠١ هـ.

جاء الإسلام والناس مشرئبون له وقد مهدت لذلك الامارات التي سبقت بعثة محمد ﷺ.

جاء الإسلام والدلائل النبوية كادت أن تفصح عن رسالة محمد ﷺ، ولكن الله جل شأنه لطيف بعباده حيث أرسل محمداً عليه السلام بعد الأربعين من عمره وقد كمل عقله، أرسله ليطهر الأمة من دنسها ووثنيتها وينتشلها من حمأة الإلحاد، وحنادس الجهل إلى اشراقة العلم، وأنوار التنزيل من عند الله.

يجيء الإسلام وبين يدي العرب بعض المعاملات الاقتصادية لاسيما وهم أهل التجارة تلك المعاملات التي لم تكتمل لتكون مذهبا أو نظاما اقتصاديا يعتمد عليه، إذ أن في مكة كما قلنا نظام الرحلتين اللتين أشار إليهما القرآن الكريم رحلة الشتاء ورحلة الصيف والمعاملات التي تدور في تلك الرحلتين معاملات مبنية على المبادلات الاقتصادية، وغالبا ما تكون مبنية على المضاربة التي أقرها الإسلام بعد ذلك وعرفوا فيما عرفوا معاملات الائتمان والبيع بأجل وهما من ضروريات الحياة التجارية، وأصبح لقريش في مكة قوة في احتكار الثروات متخذة المال سبيلا لتأكيد قوتها ونفوذها وظهرت آثار ذلك على العلاقات التجارية بين بطون قريش وفي تكوين الأحلاف، وفي الصراع بين قوة الاحتكارات والتسلط المالي بين القوى المعارضة.

عرف أهل مكة أيضا بعض البيوع كما قلنا وأهمها البيوع بالإقراض والمضاربة، والربا، ونظموا الأسواق التجارية أوقاتا معينة في السنة سموها بالأشهر الحرم.[1]

جاء رسول الله ﷺ فأقر بعض ماكانوا عليه من معاملاتهم كالمضاربة والمغارسة، وبعض المعاملات التجارية الأخرى التي لا تخالف منهج الإسلام، وألغى الربا بأمر الله له.

وكان عليه السلام قد طبق أغلب المبادئ الاقتصادية في عصره، وحين توفاه الله تولّى صحابته رضي الله عنهم هذه المهمة الشريفة فطبقوا الأصول

---

(١) انظر مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي للدكتور عبد العزيز الدوري ص ١١ وما بعدها طبع دار الطليعة في بيروت سنة ١٩٦٩ الطبعة الأولى.

الاقتصادية الإسلامية حسبما وردت بنصوص القرآن والسنة مجتهدين فيما لم يرد به نص صريح وذلك بالقياس وسائر الطرق الشرعية المقررة.

ونحن نقرر أن هذا العصر أي عصر الازدهار بدأ مع بزوغ شمس الرسالة المحمدية حتى بداية عصر الأفول وهو عصر قفل باب الاجتهاد، وللكتابة في الاقتصاد الإسلامي في هذا العصر ثلاثة مظاهر :

المظهـر الأول

حفظه في الصدور : وهذا ما قبل تدوين العلوم الإسلامية شأنه شأن جميع العلوم الإسلامية وهذا الوقت ممتد إلى أول القرن الثاني الهجري حيث دون الحديث النبوي وغيره من العلوم الإسلامية فنقلت إلينا النصوص الاقتصادية في السنة النبوية بعد أن كانت النصوص القرآنية محفوظة في صدور العلماء وبين دفتي المصحف بعد ذلك إذ كان مدونا في عهد الخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثم سجل العلماء آراء الصحابة والتابعين وبهذا بدأت مرحلة أخرى من مراحل التدوين وهي :

المظهـر الثاني

تدوينه ضمن الدراسات الأخرى : فقد دون كغيره من العلوم ضمن كتب الحديث نصوصاً، ومع كتب الفقه أحكاما وضمن كتب التاريخ كظواهر اقتصادية وحوادث مسرودة، والفلسفة وغيرها وهذا تدوين جزئي لم يستقل، وهذه الظاهرة تقال أيضا بالنسبة لجميع العلوم الإسلامية، إذا أن العلماء لم يكونوا يهتمون بالتخصص الدقيق بل كانوا يؤلفون كتبهم شاملة لكل فن ولكل علم، فكتب الحديث مثلا تشمل أبواب الفقه والتفسير والتاريخ والعقائد وغيرها . وكتب الفقه لا تخلو من الكتابة في العقائد والسير وما شابه ذلك كالكتابة في النواحي الاقتصادية ولاسيما الإيرادات المالية مثلا بل كانت الدراسات الكلية والمعاملات بصفة عامة ضمن كتب الفقه تحت أبواب المعاملات وأبواب الغنائم والجزية وما شابه هذه الأبواب، واستمرت هذه الظاهرة حتى تخطت أيضا عهد الأفول وهي المرحلة الثانية التي نفردها بعد قليل بالبحث، ولعلي لا أكون مبالغا إذا قلت إن

هذه الظاهرة لاتزال موجودة حتى عهدنا الحاضر لاسيما من أستاذة الفقه والمؤلفين فيه فهم يطرقون نفس الأبواب التي تكلم عنها علماؤنا في السابق وبنفس المنهج في الكتابة، فلا تزال إذن كتب الفقه تحتضن المادة المالية والاقتصادية ضمن بحوثها تحت عنوان « **المعاملات** » والزكاة، والجهاد والغنائم والخراج وما أشبه ذلك من الأبواب ذات العلاقة بالأموال كالخمس والفيء والكفارات وهذا لا يؤثر في الدراسات الاقتصادية الإسلامية، بل لعله حين استمر بهذه الطريقة ضمن له الحفظ والاهتمام لكثرة من ألف الفقه ولايزال قلم الفقه يكتب، ولهذا يجد الباحث الاقتصادي اليوم في هذه الكتب عمقا جيدا في بحث مسائل المعاملات في كتب الفقه، إلا أنها مع الأسف اهتمت بالدراسات القديمة ولم تعتن بالدراسات وبالمسائل الجديدة الحديثة أو على الأصح المعاملات المستجدة، فما على الباحث إلا أن يستخرج من هذه الكتب ما يريده ليكشف عن سبق علماء المسلمين وفقهائهم إلى المادة الاقتصادية.

المظهـر الثالث

استقلال الكتابة فيه : في عصر الازدهار حيث خصص بعض العلماء له مساحة مستقلة ناقشوا فيها مسائله بين دفتي كتاب، ولم يخرج بطبيعة الحال عن نهج العلماء وطريقتهم في البحث إلا بالاستقلال في التأليف، وأحسب أن أبا يوسف يعقوب القاضي رحمه الله أول من سجل بقلمه هذا الاستقلال وله الريادة في هذا الفن، فقد ألف أول كتاب في المالية العامة في العالم كله ألفه بناء على طلب ولي الأمر « هارون الرشيد » وهذا دليل على التقارب بين ولي الأمر والعلماء وهو خير معين لازدهار الدراسات في كل وقت، وقد بحث أبو يوسف في هذا الكتاب كل ما يتعلق بالأموال كالخراج الذي سماه باسمه وقصد بذلك أن يكتب في إيرادات الدولة كلها ومصروفاتها وإذ فعل ذلك فقد فتح باباً للدارسين بعده فكتب أبو عبيد القاسم بن سلام[1] موسوعته المالية وسماها كتاب « الأموال » وأثنى على كتابه هذا العلماء لسعته وإحاطته وشموليته.

---

(١) انظر دراستنا لأبي عبيد في الباب الثاني.

ولم يتأخر يحيى بن آدم[1] القرشي فكتب أيضا كتابه الخراج وهو من أساتذة الإمام أحمد بن حنبل وقد نسب الدكتور محمد زكي شبانه للإمام أحمد ابن حنبل كتابا اسمه « الخراج » ولم أجده ضمن بحث مؤلفاته التي ذكرها العلماء[2].

وجاء العالم والفقيه الاقتصادي الإمام محمد بن الحسن الشيباني[3] فسجل بقلمه كتابا جيدا أسماه « الكسب »[4] ولحقه بعد زمن قصير تلميذه محمد بن سماعة المرادي[5] بكتاب سماه « الاكتساب » في الرزق المستطاب[6] وقد تضمن هذا الكتاب مع أصوله ضوابط الكسب ونظرية سلوك الاستهلاك والنفقة وأصولها في الشريعة الإسلامية.

واستمرت المكتبة الاقتصادية الإسلامية تؤتي ثمارها على طريقة ونهج أبي يوسف فكتب لنا تلميذ الإمام أحمد بن حنبل الشيخ أبو بكر الخلال[7] كتابه « الحث على التجارة والصناعة والعمل »[8] والجاحظ[9] يكتب كتابا له علاقة بالاقتصاد الفني البحت سماه « التبصر للتجارة » وقد ناقش فيه أشياء دقيقة فنية كخصائص الزمرد والجوهر والملابس كالكتان وطرق الاكتساب عن طريق

---

(١) انظر مقدمة الباب الثاني.

(٢) انظر مقاله في مجلة المسلمون ص ١٧٥ بعنوان الملكية الاقتصادية الإسلامية.

(٣) انظر مقدمة الباب الثاني.

(٤) طبع هذا الكتاب أخيراً بالشام بتحقيق الدكتور عدنان زرزور في حلب عام ١٩٧٨.

(٥) محمد بن سماعة المرادي حافظ للحديث تجاوز المائة من عمره وهو بكامل قواه ولي القضاء لها ومن الرشيد حنفي المذهب تلميذ محمد بن الحسن له كتب منها أدب القاضي والنوادر ومختصر الكسب ولد سنة ١٣٠ هـ وتوفي سنة ٢٣٣ (الأعلام للزركلي ٢٣/٧ مع مراجعة) ومن أهمها الوافي بالوفيات ١٣٩/٣.

(٦) حقق هذا الكتاب سنة ١٣٣٨ (بمعرفة محمود صادق عرنوس) نشر مكتبة القدس بالقاهرة.

(٧) انظر مقدمة الباب الثاني.

(٨) طبع هذا الكتاب سنة ١٣٦٩ هـ في مصر بمطبعة الخانجي بالقاهرة وهو كتاب صغير لا يتجاوز المائة صفحة.

(٩) أحمد بن محمد بن هارون الخلال أبو بكر، عالم مفسر لغوي من كبار علماء المذهب الحنبلي قال الذهبي جامع علم أحمد ومرتب مذهبه أشهر كتبه الجامع لعلوم أحمد، لم يصنف في المذهب مثله في مذهب الحنابلة نحو مائتي جزء، توفي سنة ٣١١ هـ بغدادى المولد والوفاة.

الاختبار، ونقف أيضا مرة أخرى لنرى في آخر الدولة الإسلامية ناحية المغرب الشيخ يحيى بن عمر[1] الكناني يكتب أول كتاب في الحسبة وأحسبه لم يسبق إليه سماه « أحكام السوق »[1] وهو مؤلف على المذهب المالكي.

هذه نماذج فقط مما كتبه علماؤنا كتابة مستقلة وهي وإن كانت شبه رسائل إذا استثنينا ما كتبه أبو يوسف وأبو عبيد ويحيى بن آدم إلا أنها أيضا تدلّ على الاتجاه نحو التخصص في الدراسات الاقتصادية.

وحسب ظني أن مدرسة الزهد لم تقصر في هذا الميدان، ومع أن الزهد يمثل الاتجاه السلبي للحياة الاقتصادية فقد وجدت هذه المدرسة مبكرة ولعلها أصبحت فيما بعد مرتكز المدرسة الصوفية، فمن الذين كتبوا في الزهد كتابات مستقلة الإمام أحمد بن حنبل والشيخ الزاهد عبد الله بن المبارك والحارث المحاسبي وغيرهم في كتب سموها كتب الزهد.

ومن الجدير بالاهتمام أننا لو أفردنا الدراسات الاقتصادية، التي كتبها علماء الإسلام في عهد الازدهار والتي سجلت ضمن الكتب الأخرى، لأصبحت كتباً ورسائل مستقلة ولحظيت من قبل الباحثين بالعناية والاستفادة منها وجعلها نواة لمكتبة اقتصادية إسلامية مستقلة ينطلق منها جميع الباحثين.

الفـــرع الثاني

عصر أفول الدراسات الاقتصادية الإسلامية

منذ منتصف القرن الرابع الهجري انقسمت الدولة الإسلامية إلى عدة دول يتناحر رؤساؤها وولاتها وأفرادها على السلطة فشغل أولو الأمر والناس معهم بالفتن، فدب بذلك الإنحلال وانتشرت الفوضى في الاجتهاد، وفي مثل هذا الجو تصدى لإفتاء المسلمين فئتا المغرضين والجهال، عابثين بنصوص الشريعة وبحقوق الناس[2].

---

(١) طبع في تونس بتحقيق المرحوم الشيخ حسن حسني عبد الوهاب وطبع مع اضافة الدكتور محمد مكي برواية ابن شبل عن يحيى بن عمر الكناني. د. ت.

(٢) انظر الدكتور شوقي الفنجري المدخل للاقتصاد الإسلامي مصدر سابق ص ٦٥.

ولقد فترت همم العلماء عن الاجتهاد المطلق وعن الرجوع إلى المصادر التشريعية الأساسية لاستمداد الاحكام من نصوص القرآن والسنة واستنباط الأحكام فيما لا نص فيه بأي دليل من الأدلة الشرعية، والتزموا بما استمدت الأئمة المجتهدون قبلهم من أحكام.

ويرجع هذا الركود إلى عدة عوامل سياسية وعقلية وخلقية واجتماعية أثرت في كل مظهر من مظاهر عضوضهم وأحالت نشاطهم التشريعي إلى فتور ووقفت حركة الاجتهاد وماتت في العلماء روح الاستقلال الفكري فلم يردوا لمعين الذي لا ينضب ماؤه وهو القرآن والسنة. ويرجع الشيخ عبد الوهاب خلاف[1] رحمه الله أسباب وقوف حركة الاجتهاد والتزام تقليد السابقين إلى أسباب أربعة هي :

أ ـ انقسام الدولة الإسلامية إلى عدة ممالك يتناحر ملوكها وولاتها وأفرادها فشغلوا الناس معهم وأوقفوا حركة العلوم وفترت الهمم وكان له أثره في التشريع.

ب ـ انقسام الأئمة المجتهدين إلى مدارس، صار لكل مدرسة حزب ينتمي إليه العلماء، فسعى تلاميذ كل مدرسة بهذا المذهب وتأييد أصوله وزيادة فروعه، وشغلهم عن الأساس التشريعي الأول وهو القرآن والسنة، وصار الواحد منهم لا يرجع إلى النص إلا إن احتاج لتأييد مذهبه فحسب وبهذا فنيت شخصية العالم وذاب في هذه المدرسة وذهب استقلاله العقلي وصار كالعامة في التقليد.

جـ ـ ادعى الاجتهاد من ليس أهلاً له وتباينت آراؤهم في الأقضية في البلد الواحد مع مضائه، فلما فزع إلى العلماء ذوي التقى والورع تقيدوا بالأحكام السابقة فعالجوا الفوضى بالتقليد والجمود .

د ـ فشت بعض الأمراض الخلقية كالحسد والأنانية، فإن فتح أحدهم الاجتهاد في مسألة شهّر به الآخرون وحطوا من قدره وسفهوا رأيه وفندوا ما أفتى به

---

(١) هو الشيخ عبد الوهاب خلاف، فقيه أصولي أستاذ الشريعة بجامعة القاهرة، له عدة مؤلفات جيدة منها خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي، وعلم أصول الفقه، وكتابه السياسة الشرعية، وله نظرات اجتهادية جيدة وأسلوبه أروع الأساليب في مادة أصول الفقه توفي رحمه الله سنة ١٩٥٦م عن ٦٧ سنة.

من حق أو باطل، فلهذا اتقى العلماء المجتهدون شر هؤلاء بالنكوص والميل إلى السكوت واكتفوا بترديد آراء السابقين لهم.[1]

هذه هي حالة عصر الأفول والذي سميناه بهذه التسمية لقرب صدقها عليه، فإذا بدأ يأفل نجم الاجتهاد ويسير في المحاق هلاله، ونجم عصر التقليد والاتكالية على مائدة العلماء المجتهدين حسب ما وصفنا الذين أثروا المكتبة الإسلامية.

وحسب رأي القائلين بقفل باب الاجتهاد إن الدراسات الإسلامية السابقة أينعت على يد هؤلاء المجتهدين الذين سبقوهم ولم يبق سوى الاستفادة فحسب لحفظ هذه الكتب وترديدها دون أية إضافة جديدة تذكر.

ومع ذلك فلا نهضم هذا العصر حقه فإنا بإذن الله نبين بعض ما استقرأناه وفتشنا صفحاته، فوجدنا لمحات وضاءة من علماء برزوا واشتهروا خلال هذه العصور الطويلة وهم كثيرون ولكنهم إن قيسوا بالمقلدين أو بطول الفترة فإنهم قلة جدا في جانبهم، وحتى هؤلاء المقلدون تبرز لهم أحيانا سطور تخالف ما أخذوا به أنفسهم من التقليد وهي إشعاعات باهرة كنا نود استمرار وهجها ولكنها سرعان ما تذوب في خضم التقليد كما ذابت شخصياتهم.

أقول لم يترك هؤلاء القلم بل استمروا يكتبون ولكنهم التزموا منهجا معينا هو جانب التقليد وتقليد سابقيهم من المذاهب التي انتسبوا إليها، فلماذا حرموا على أنفسهم الاجتهاد والاستقلال بالرأي وهم أهل لذلك الأمر الذي معه حرمت المكتبة الإسلامية من آراء كنا بحاجة إليها.

لم تكن مؤلفات هؤلاء سوى شرح لعبارة غامضة أو اختصاراً لكتب السابقين أو حواشي يسيرة تتصف بالنقل من الكتب الأخرى.

خلال هذا العصر وهو أطول عصر في عهد الدراسات الاقتصادية

---

(١) الشيخ عبد الوهاب خلاف في كتابه خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي ص ٩٦ وما بعدها طبعة دار القلم بالكويت د. ت.

والمذهب الاقتصادي لاستاذنا دكتور شوقي الفنجري ص ٤٥ مصدر سابق.

الإسلامية إذ يزيد على ألف عام لم يقف مدّ العلماء وإن كان قليلا، إلا أنه مع قلته جعل الله في أقوالهم وآرائهم النور وظهر مجتهدون خلال هذا العصر الطويل، ولكنهم لم يتفرغوا للكتابة المتخصصة بل كتبوا ضمن مؤلفاتهم الأخرى، إلا قلة منهم وهم المكثرون في التأليف كالإمام الغزالي[١] وابن حزم[٢] وقبلهم الماوردي[٣] وبعدهم ابن تيمية[٤] وابن خلدون[٥] والمقريزي[٦]، فقد يكون الماوردي أول من ألف في الأحكام السلطانية وتبعه أبو يعلى بن الفراء القاضي الحنبلي ولا ندري هل التقى المؤلفان أم لا ؟ فألف الماوردي أيضا كتابه الحاوي[٧] في الفقه الذي لايزال مخطوطا وهو يتضمن نظرات اقتصادية عظيمة، ولقد ضمن كتابه أدب الدنيا والدين فصولاً جيدة في التجارة، وهكذا فعل الغزالي فضمن كتبه الشهيرة وآخرها شهرة وإتقاناً إحياء علوم الدين والاقتصاد في الاعتقاد وميزان العمل وغير ذلك من كتبه الأصولية كالمستصفى وشفاء الغليل والمنخول والتي تحدث فيها عن الضرائب وتقسيم العمل ونظرات اقتصادية أخرى، وابن حزم هذا العالم الشهم المجتهد ملأ كتابه المحلى وسطور أخرى في مؤلفاته الأخرى بنظراته الاجتهادية في الاقتصاد، وأبو الفضل الدمشقي[٨]هـ أبو الاقتصاد ـ كما سماه السيد عاشور ـ احتضن علم التجارة فناً مستقلا وتطبيقا ونظرات في كتابه الجيد « الإشارة إلى محاسن التجارة » ولم ينس الدلجي[٩] الذي كان في عهد الملك الصالح في الدولة الأيوبية يعيش في مصر ودمشق يتولى شئون الشهادة عند القضاة وهي وظيفة لها أهميتها كتب عن المشكلة الاقتصادية بأول كتابة علمية مستقلة مبنية على دراسة علمية فلسفية ومنهج جديد في الكتابة وقد اقتبس من الغزالي نظراته وطريقته النفسية وإن لم يشر إليه إلا بعض الأحيان وذلك في كتابه الشهير

---

(١) ، (٢) انظر دراستنا عنهم في الباب الثاني.

(٣) الإمام الماوردي صاحب كتاب الأحكام السلطانية.

(٤) انظر دراستنا عنه في الباب الثاني.

(٥) انظر دراستنا الموجزة عنهما في مقدمة الفصل الثالث من الرسالة.

(٦) انظر دراستنا الموجزة في مقدمة الفصل الثالث من الرسالة.

(٧) ولقد نبهنا إلى هذا الكتاب وأهميته الدكتور عبد السلام العبادي في رسالته القيمة الملكية في الشريعة الإسلامية ورجع إليه عدة مرات، ونرجو أن يهيئ الله طبعه حتى يستفاد منه.

(٨) انظر دراستنا عنه في الباب الثاني.

(٩) انظر مقدمة عصر ما بعد الاجتهاد.

« الفلاكه والمفلوكون » أي الفقر والفقراء، ولو استمررت أذكر الأمثلة لما انتهيت، ولكن قبل أن انتقل إلى فقرة جديدة أقول إن ابن خلدون[1] العالم الاجتماعي المعروف الذي ألف التاريخ الجيد وكتب مقدمته التي أصبحت علماً مستقلا فاحتضنت هذه المقدمة نظريات كثيرة في الاقتصاد الإسلامي وأبرزها مشكلة السكان ونظرياته في الحضارة والترف وأثره في الدول، ولقد استفاد منها بعد ذلك علماء الاجتماع كثيراً حتى سموه أبا الاجتماع[2].

وكما قلت في عصر الازدهار إن ما كتبه هؤلاء ضمن مؤلفاتهم لو أفرد لكان مؤلفات كاملة مستقلة لاسيما ذات النفس الطويل كالفتاوي للإمام المجتهد ابن تيمية حيث ضمنها رسالة المظالم المشتركة، ورسالة الحسبة، ورسالة السياسة الشرعية وغيرها من الفتاوى ذات النفس الطويل، ولو أفردنا ماكتبه ابن قدامه صاحب المغني أو ما كتبه النووي في شرح المهذب الذي سماه المجموع أو غيرها من المؤلفات ذات الموسوعية التي كانت من أبرز سمات هذا العصر هذه الكتابات ذات الجدل العلمي الشيق، ومع أنه انتصار للمذاهب إلا أنه نقاش يلفت النظر ويفتح مجالا رحباً للعقلية المتفتحة وأشير إلى ماكتبه السيوطي[3] رحمه الله في موسوعات ومؤلفات وأهمها ما سجله رحمه الله في تفسيره الدر المنثور وكتاب الحاوي للفتاوى والذي تضمن أكثر من أربعين رسالة وكذلك الإمام الطوسي صاحب الخلاف الكبير والبيروني[4] والفارابي[5] وغيرهم.

---

(١) انظر مقدمة عصر ما بعد الاجتهاد.

(٢) انظر رسالة د. محمد علي نشأت : الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون قدمت لجامعة القاهرة سنة ١٩٤٤ ص ٣٦.

(٣) الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ولد بالقاهرة سنة ٨٤٩ هـ وتوفي سنة ٩١١ هـ له رحلات علمية ومؤلفات تزيد على المائتين في جميع الفنون أشهر كتبه حسن المحاضرة والذي ترجم لنفسه فيه ترجمة طويلة وهو عالم مفسر محدث لغوي (الأعلام للزركلي جـ ٤/٧٠ ومصادره والتي أهمها شذرات الذهب ٨١/٥١ وقد ذكر الزركلي رحمه الله ما يزيد عن ثمانين مؤلفا من مؤلفاته وترجمته في حسن المحاضرة ١/١٨٨ ومابعدها).

(٤) البيروني/محمد بن أحمد أبو الريحان الخوارزمي فيلسوف رياضي مؤرخ علت شهرته وله حظوة عند الملوك في عصره وله مؤلفات كبيرة قال ياقوت الحموي إن فهرست مؤلفاته ٦٠ ورقة وأشهر كتبه الآثار

قد يقول قائل إني أظلم هذا العصر عندما أسميه ويسميه غيري عصر الأفول والواقع أنني لاأزال عند رأيي؛ ذلك لأن معطيات هذا الألف عام تقريبا قليلة إذا قيست بما أعطاه سلفهم السابق لهم، لا أقول من ناحية كثرة رعاف القلم فقد تكون المؤلفات خلال هذه الفترة أكثر، بل بدون شك أنها أكثر إذا علمنا أن بعض المؤلفين كالسيوطي وابن تيمية والغزالي وابن الجوزي[1] تزيد مؤلفاتهم عن ثلاثمائة مؤلف وهي مؤلفات كثيرة كما يرى القارئ.

ولكن الذي نريد قوله إن ذلك من ناحية الكيفية والصياغة فلئن كان السابقون قد تقل مؤلفاتهم عن المتأخرين إلا أنها مؤلفات مستقلة حرة مبنية على الاجتهاد والكلمة الحرة التي تجعل من الكتاب والسنة دليلا لها، فقد كان هذا العصر الذي ندرسه يلتمس ـ كما قلنا ـ رأى شيخ أو عالم فيجعله هو القدوة وينسى أو يتناسى الأصلين الكتاب والسنة ولا يكلف نفسه بالرجوع إليهما مع علمنا جميعا بأهليتهم وقد بلغوا مبلغا من العلم يؤهلهم لذلك ويجعلهم في مصاف مشايخهم، وكلهم ـ علم الله ـ أنكروا ذاتهم وهذه خصلة محمودة في الجانب الشخصي والسلوكي فحسب ولكنها لم تفد جانب الفكر والتأليف بل أوقفت مده، إلا فئة قليلة لم تستطع أن تهضم هذه الدعوة فاستمرت في الطريق الأول فساهموا مساهمة جيدة كانت هي اللبنات التي أرست دعائم الاقتصاد الإسلامي ضمن رحلته الطويلة.

الباقية عن القرون الخالية مطبوع والقانون المسعودي وغير ذلك ولد سنة ٣٦٢ وتوفي سنة ٤٤٠ (الاعلام للزركلي ٦/٢٠٦).

(٥) الفارابي، إسحاق بن إبراهيم أديب غزير المادة العلمية انتقل من بلده فاراب من بلاد خراسان إلى اليمن وأقام في زبيد وهو خال صاحب الصحاح الجوهري أشهر كتبه ديوان اللغة والأدب مخطوط في المكتبة الخالدية بالقدس توفي سنة ٣٥٠ هـ (معجم الأدباء ٢/٢٢٦).

(١) ابن الجوزى عبد الرحمن بن علي القرشي البغدادي المحدث المؤرخ المفسر الأصولي الواعظ حنبلي المذهب ولد ببغداد وتوفي بها وصلت مؤلفاته قرابة ثلاثمائة مؤلف في كل الفنون ومن أشهرها كتابه (صيد الخاطر) والمنتظم في التاريخ وزاد المسير في التفسير ، واعتنى بتاريخ الأعلام فكتب حياة الإمام أحمد بن حنبل وعمر بن عبد العزيز وغيرهما وقد ذكر صاحب الأعلام جملة من مؤلفاته ولد ٥٠٨ هـ وتوفي سنة ٥٩٧ هـ (الأعلام للزركلي ٤/٨٩ مع مصادره) .

الفـــرع الثالث

عصر المد أو الصحوة للدراسات الاقتصادية الإسلامية

في بداية هذا القرن العشرين استقامت للعلوم الإسلامية نهضة مباركة ـ إن شاء الله ـ نرجو أن يواكبها نية طيبة وعقيدة صالحة، إذ ظهرت الدعوة إلى العودة للنهج السلفي الصالح والتمسك بالدين الإسلامي، فأنشئت من أجل ذلك دور العلم الكبرى كالجامعات وغيرها، وظهرت الدعوة إلى المؤتمرات الدولية من أجل بحث ودراسة مشاكل المسلمين بصفة عامة، فبهذه الدعوات وبغيرها نهضت الدراسات الإسلامية تبعا لذلك لما يقدم في هذه المؤتمرات وما يدرس في الجامعات من علوم إسلامية وكان الاقتصاد الإسلامي ضمن هذه الدراسات وإن كنا لانزال نعتقد أنه في بداية الطريق للاتجاه السليم في الدراسة والبحث، والباحثون يتولون مسئولية كبرى لاستخراج كنوز المكتبة الإسلامية الاقتصادية والتي أشرنا إلى شيء منها، إضافة إلى ما يجد في هذا العصر من مسائل جديدة لها علاقة بالدراسات الاقتصادية الإسلامية ونشير إلى اتجاهات ثلاث ضمن هذا الفرع.

الاتجاه الأول : اتجاه الدراسات الاقتصادية إلى الكتابة الجزئية.
الاتجاه الثاني : اتجاه الدراسات الاقتصادية إلى الكتابة الشاملة.
الاتجاه الثالث : اتجاه الدراسات الاقتصادية إلى الكتابة التاريخية.

الاتجاه الأول ـ الكتابات الجزئية :

حسب ما رأينا في الفرع الأول أن الدراسات الجزئية لاتزال حتى عصرنا هذا ممثلة في كتب الفقه، فلا يزال علماء الفقه يسجلون فقه المعاملات ضمن كتب الفقه وهو اتجاه طيب ولكن التخصص أولى وأفضل، والكتابات الجزئية طيبة فلها إثراؤها للمكتبة، فما يكتب في المؤتمرات والندوات نموذج لهذه الدراسات الجزئية ويجب أن تكثر الدراسات بهذه الكيفية؛ لأنها هي السبيل إلى إنشاء مكتبة اقتصادية إسلامية وآخر نموذج نشير إليه هو المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي

بمكة المكرمة عام ١٣٩٦ هـ[١] وعلى سبيل الكتابة الجزئية المطولة ما كتبه :

١ ـ الدكتور عبد العزيز الخياط في كتابه : الشركات[٢] دراسة مقارنة وقد ألقى فيه ضوءا على مسألة من مسائل الاقتصاد الإسلامي فأوفى البحث فيها.

٢ ـ الدكتور عبد السلام العبادي الذي كتب عن الملكية في رسالة للدكتوراه درس آراء العلماء قديما وحديثا في الملكية بنوعيها الخاصة والعامة وأطال النفس بما يشرح الصدر ويهيئ للباحث زاداً شهيا ومائدة سخية[٣].

٣ ـ الدكتور يوسف القرضاوي الذي كتب فقه الزكاة في مجلدين كبيرين كتابة استوقفت الباحثين وأوفت بالغرض فقد قلب صفحات المكتبة الفقهية الأولى وغربلها وجاء بنتيجة جيدة قدمها للباحثين وهو مرجع لا يستغنى عنه الباحثون.[٤]

٤ ـ الغرر وأثره في العقود للدكتور الصديق الضرير وهذه أيضا رسالة دكتوراه خصصها الباحث للغرر وقد بحث كل ما يتعلق بالغرر في المعاملات وهي مرجع أيضا تضعه المكتبة الاقتصادية في قائمتها تفخر به[٥].

فمثل هذه الدراسات الجزئية أفادت المكتبة الاقتصادية من البحوث الذي نرجو أن تستمر إن شاء الله على هذا النهج في التخصص في دراسة بحث واحد واستكمال جوانب البحث فيه ولا تزال أمام الدارسين للاقتصاد الإسلامي بحوث

---

(١) ممن توسع في هذا الموضوع أستاذنا الدكتور الفنجري في كتبه :
ـ المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي الجزء الأول ص ٦٨ مصدر سابق.
ـ المذهب الاقتصادي في الإسلام ص ٧٣ مصدر سابق.
وكذلك انظر فهرست مؤلفات الاقتصاد الإسلامي للدكتور نجاة الله صديقي طبع جامعة الملك عبد العزيز سنة ١٤٠٠ وهو البحث المقدم للمؤتمر الاقتصادي الإسلامي الأول في مكة المكرمة وذلك للاطلاع على المؤلفات باللغات العربية والانجليزية والأوردية.

(٢) طبع هذا الكتاب بمطابع وزارة الأوقاف الأردنية نشر مكتبة الاقصى بعمان سنة ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥م) الطبعة الأولى.

(٣) طبع هذا الكتاب بمطابع وزارة الأوقاف الأردنية نشر مكتبة الأقصى بعمان في ثلاثة أجزاء سنة ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥م الطبعة الأولى.

(٤) طبع هذا الكتاب بمؤسسة الرسالة بالشام انظر الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م في مجلدين يزيدان عن ألف صفحة.

(٥) طبع هذا الكتاب بمصر سنة ١٩٦١م بمطبعة الحلبي في مجلد واحد كبير.

مطروحة تنتظر البحث نشير بين حين وآخر في رسالتنا هذه إليها كبحث التسعير والاحتكار أو بمعنى أدق الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي فهو موضوع يستحق التفرغ له.

الاتجاه الثاني ـ الكتابة الشاملـة :

وهذا اتجاه آخر اتبعه الكاتبون في هذا العصر حيث كتبوا في الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة دون تخصيص مسألة أو مشكلة معينة وإخضاعها للبحث الدقيق كما في الاتجاه الأول. وهذا الاتجاه يميل إليه أكثر الباحثين لأنه أسهل الاتجاهات مع عدم العناية التامة بالإحاطة نظراً لكثرة بحوث الاقتصاد الإسلامي، ومع ذلك فهو اتجاه جيد يثير للباحثين الذين يرغبون الكتابة الجزئية أو الكتابة التاريخية أفكاراً وإن كانت قصيرة وسريعة إلا أنها لا تخلو من ومضات تفتح باباً يلجون منه ونذكر من هذه الأمثلة :

١ ـ ما كتبه المرحوم د. محمد عبد الله العربي في كتابه الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر.

٢ ـ الدكتور إبراهيم الطحاوي في رسالته التي سماها « الاقتصاد الإسلامي مذهبا ونظاما » فقد بحث فيها الاقتصاد الإسلامي وأغلب مسائلة أطال في بعض المواضع وقصر في بعضها.

٣ ـ ما كتبه الدكتور علي عبد الرسول في كتابه « المبادئ الاقتصادية في الإسلام ».

٤ ـ ما كتبه المرحوم محمد باقر الصدر في كتابه « اقتصادنا ».

ويقف أستاذنا الدكتور محمد الفنجري ضمن هذه المجموعة والاتجاه ولكنه يختلف عنهم بإصداره سلسلة في الاقتصاد الإسلامي ويكتبها بتوسع[1]

---

(١) صدر من هذه السلسلة ما يلي :

أ ـ ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية : نشر مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٧٨.

ب ـ الإسلام والمشكلة الاقتصادية : نشر مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٧٨.

جـ ـ الإسلام والتأمين : لناشره مكتبة عالم الكتب بالقاهرة والرياض ١٩٧٩م.

د ـ الإسلام والضمان الاجتماعي : لناشره دار ثقيف للنشر والتأليف سنة ١٤٠٠ هـ.

هـ ـ المذهب الاقتصادي في الإسلام : لناشره دار عكاظ في الرياض سنة ١٤٠١ هـ.

ونرجو أن تكمل هذه السلسلة لتكون مرجعا للباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

ومع ما لهذه الكتابة من أهمية ومحاسن، إلا أن لها مأخذا هو أنها غالبا لا تمكن الباحث الذي يكتب فيها بالتوسع المطلوب لضخامة ما أخذ به على نفسه.

الاتجاه الثالث ـ الدراسات الاقتصادية التاريخية :

هذا الاتجاه في رأيي هو من خير الاتجاهات في الكتابة ليس للاقتصاد الإسلامي فحسب، بل لجميع أنواع الكتابة في المعرفة الإنسانية فإن هذا الاتجاه يعطي دراسات وافية لعصر من العصور بشيء من التوسع أو التفرغ الكامل للشخصية والعلم الذي يريد الباحث تقديمه للمكتبة الاقتصادية الإسلامية.

ومعلوم ما للدراسات الاقتصادية التاريخية من فضل على الباحثين وتعميق بحوثهم ذلك لأن بناء الدراسات كلها على الدراسات السابقة، فاتجاهنا لدراسة النظام الاقتصادي الإسلامي في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أو عمر بن عبد العزيز أو الفكر الاقتصادي الإسلامي لدى مختلف فقهاء وأئمة الإسلام، أو اتجاهنا لدراسة النظام الاقتصادي الإسلامي في عهد الأيوبيين مثلا أو في عصر هارون الرشيد أو في أي عصر من العصور، كل هذا يجعل للكتابة التاريخية قيمة وأهمية ويجعل الباحث يرجع إلى مئات المراجع بطريقة الاستقراء والتحليل واستنطاق التاريخ والتحليل والموازنة بين العهد الذي يكتب فيه الباحث وبين العهد الحاضر والمقارنة، فبهذا تتميز قيمة الكتابة التاريخية إذا كان من يتولى الكتابة له القدرة والإحاطة التامة بالاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الفني ونذكر على سبيل المثال بعض الكتابات على هذه الكيفية :

١ ـ عن ابن خلدون كتب المرحوم الدكتور محمد علي نشأت رسالته عن الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون ـ رسالة دكتوراه بكلية الحقوق بجامعة القاهرة سنة ١٩٤٠م.

٢ ـ الدكتور أحمد الشافعي كتب عن النظام الاقتصادي في عهد عمر بن الخطاب وآرائه الاقتصادية ـ رسالة دكتوراه بكلية الشريعة بجامعة الأزهر عام ١٩٧٢.

٣ ـ المذاهب الاجتماعية والسياسية لدى ابن تيمية للمستشرق الفرنسي هنري لاووست ويعتبر هذا الكتاب من أروع وأدق ما كتب عن الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدى شيخ الإسلام ابن تيمية وقد ترجم إلى اللغة العربية.[1]

(١) طبع بترجمة الدكتور محمد فؤاد عبد المنعم مراجعة الدكتور مصطفى حلمي طبعة دار الأنصار بالقاهرة الجزء الأول طبع سنة ١٣٩٦، ١٩٧٧ والجزء الثاني طبع سنة ١٩٧٩، ١٣٩٩ هـ.

obeikandl.com